

استقالة مديرية الديوان الرئاسي: هل بدأت أبحار الدومينو في التحرك؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

وخاصة في مسألة اختياره للشخصيات المكلّفة بتشكيل الحكومة {الياس الفخفاخ وهشام المشيشي}.

المرأة التي لا تغيب على لقاءات رئيس الدولة بمختلف الضيوف والشخصيات، والتي ارتبط ذكرها في ردهات السياسة في وقت ما بصراع مع توفيق شرف الدين وزير الداخلية.

بصرف النظر عن صدقيّة ما قيل وما ذكر، فإن الثمن السياسي للإسقالة سيؤثر في مؤشر التعبئة التي يقوم بها قيس سعيد لمشروعه الخاص. هذا المشروع الذي أخذ أولى خطواته العملية من خلال الاستشارة الالكترونية، والحملات التفسيرية التي تُنبئ بما لا يمكن تفسيره سياسيا. إذا كان المبدأ الفيزيائي القائل بأن لكل فعل ردة فعل تُوازيه من حيث القوة والتأثير، فإن القاعدة السياسية تنصّ على أن فقدان أحد أطراف المجموعة المتحالفة حول هدف ما، سيوازيه انزياح الكفة ولو مؤقتا نحو وجهة أخرى، ربما تحسن استثمار اللحظة، وتُجهز على الفاعل السياسي.

تُحيل مثل هذه الاستقالة على نقاط تمرکز سياسي استثمرها قيس سعيد في لحظة من السّبات الديمقراطي، لكن تبدو معطيات اللحظة في غير صالح العملية السياسية، إذ أن استقالة عضو من أعضاء الديوان الرئاسي او مسؤول حكومي، لا يمكن لها أن تُعطل دواليب السير العادي للمؤسسات، غير ان نوعية الاستقالات والحجم السياسي لأصحابها أو ماهية الأدوار التي يقومون بها، قد تفتح باب التأويل والتساؤل حول ما يحصل في مؤسسات الدولة، وحجم وطبيعة الصراعات وحول ماذا.

بتاريخ الرابع والعشرين من جانفي 2022، وبعد سنتين من اضطلاعها بمهام مديرية الديوان الرئاسي، تُعلن نادية عكاشة عن "فك الارتباط" بقصر قرطاج. تأتي هذه الاستقالة في سياق من التوتر السياسي، وتتالي الاشاعات حول أنشطة الرئيس وآخرها المكالمة التي أجراها مع الرئيس الفرنسي أواخر الأسبوع المنقضي، والتي اسالت كثيرا من الحبر المتسائل عن فحواها، والمُشكك فيما رُشح عنها من أخبار. للإشارة، فمنذ فوز قيس سعيد بمنصب رئاسة الدولة، تتالت الاستقالات التي وُقعت من أقرب دائرته الضيقة، بل ومن أصدقاءه الشخصيين، ابتداء بالجنرال محمد الحامدي مستشار الامن القومي حينها، ثم طارق بالطيب مدير الديوان الرئاسي في أول تركيبة "للكابينة" الرئاسية المُشرفة على تسيير دواليب القصر والدولة، لينظم مؤخرا مستشاره السياسي المُستقيل عبد الرؤوف بالطيب إلى المجموعة المناهضة لمسار 25 جويلية 2021.

بإنتهاء أو إنهاء مهام مديرية الديوان الرئاسي، يُعاد الحديث مجددا عما يدور في قصر قرطاج وعن العلاقة بين رئيس الدولة وطاقمه المُقرّب.

في نفس السياق، تُعتبر مديرية الديوان الرئاسي من رفاق الدرب الأكاديمي لرئيس الدولة، ومن الشخصيات التي وقع تداول اسمها في محطات كثيرة كمستشارة لمنظمات دولية، وفي معارك قضائية {الخلاف مع أستاذة القانون الدستوري منى كريم}. هذا بالإضافة الى انها مثلت في وقت ما - حسب ما تتداوله كواليس السياسة - العقل السياسي لرئيس الدولة

لا يوجد صراع دون خسارة طرف وإعلاء طرف آخر، لكن الحالة التونسية لا تُجيب على نوعية الصراع بقدر ما تكشف على أنه صراع بين قطبين يشق أحدهما طريقه نحو عقل الرئيس، ويتدحرج الثاني من سلم الأولويات القادمة. يبقى السؤال مطروحا بقوة حول ما يمكن أن تُفرزه صراعات القصر التي تُذكرنا بحقبة من الزمن السياسي التونسي، حيث لم يكن للرجل الأول في القصر في فترة ما من دور سوى توقيع الوثائق الواردة من بعض الغرف، ومن ثمة وضع ختم رئاسة الجمهورية في أسفل الورقة، حتى تداعت أحجار الشطرنج لتسقط على أعتاب زمن ثوري بدأ في 2011.

فهل يُعيد التاريخ السياسي في تونس إنتاج نفسه؟ وهل تفعل تراكمات 2019-2022 فعلها في الجسد الوطني المُنهك؟ ربما يُفلق قوس مديرة الديوان الرئاسي لُتطرح رقعة الشطرنج مجددا فوق أرضية رخوة تكفي مجرد هزة لتسقط كل أحجارها.